الداخلية: اعتقالات البعثيين قانونية.. وميسان تفكك خلايا الحزب المحظور

الوزارة كشفت عن ١٥٠٠ ملف فساد وأحالت ١٥٠ قضية إلى النزاهة

□ بغداد/ المدى

أكدت وزارة الداخلية ، أمس، أن الاعتقالات كافة التي تشهدها العاصمة بغداد وعدد من المحافظات استندت إلى أوامر قضائية، فيما كشفت عن صرف ٤٤ مليار دينار عراقي من ميزانيتها في غير محلها، مشددة على إحالة ١٥٠ قضية إلى النزاهة والتحقيق في ١٥٠ قضية أخرى، مشيرة إلى التحقيق في ٢٢ ملفاً يخص حقوق الإنسان.

وقال المفتش العام في وزارة الداخلية عقيل الطريحي في مؤتمر صحافي عقده أمس في فندق الشيراتون، على هامش ورشة عمل حول طرق معالجة الفساد، إن "جميع الاعتقالات التي نفذتها القوات الأمنية في بغداد والمحافظات الأخرى تمت بموجب أوامر قضائية".

وتشهد العاصمة بغداد وعدد من المحافظات، منذ ٢٣ تشرين الأول ٢٠١١، حملات اعتقال ضد العشرات من أعضاء حزب البعث المنحل والجيش العراقي السابق بعد ورود أسمائهم من وزارة الداخلية، وهي صلاح الدين وديالى والديوانية وواسط ونينوى والبصرة وكركوك.

ورفضت الحكومة التعليق أمس الأول على المعلومات التي تحصلت عليها "المدى" عن مصادر حكومية رفيعة المستوى والتي أكدت ان الاعتقالات التي شهدتها العديد من محافظات البلاد نتيجة لتلقي الحكومة معلومات من المجلس الانتقالي الليبي بشأن مخطط بعثي لإسقاط العملية السياسية توجد جذوره في طرابلس، وان رئيس الوزراء أمر جميع الاجهزة الامنية بتقصي هذه المجاميع والقبض عليهم قبل تنفيذهم مخططاتهم الخطيرة"، موضحة ان " ليبيا حصلت على وثائق تؤكد صلة بقايا صدام في طرابلس بقيادات مهمة في العراق من خلال مكاتب المخابرات لنظام القذافي

إذ قال المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء، علي الموسوي في تصريح سابق لـ "المدى" ، "لا استطيع تأكيد أو نفي هذا الأمر، لكن حملة الاعتقالات الأخيرة كانت نتيجة الحركة المريبة لقيادات مهمة للبعث على الساحة العراقية خلال الفترة الماضية"، متابعا "رصدنا هذه التحركات جيدا من خلال الأجهزة المتخصصة وتم إلقاء القبض عليهم في عمليات استباقية". ولم ينكر الموسوي تلقي الحكومة معلومات من بعض الدول العربية بما فيها ليبيا بخصوص المطلوبين للقضاء العراق وبيّن "هذا أمر موجود من خلال العلاقات الدبلوماسية ومجلس وزراء الداخلية العرب فقد رفدتنا الدول العربية جميعا بالكثير من المعلومات التي تتعلق بالمطلوبين للقضاء العراقي".

تأتي هذه التصريحات في وقت، أكدت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ميسان تفكيك عدد من الخلايا التابعة لحزب البعث المنحل بالمحافظة .

وقال رئيس اللجنة سالم سرحان يونس لوكالة كل العراق ان " الاجهزة الامنية في المحافظة تمكنت خلال الايام الماضية من تفكيك عدد من خلايا لعناصر حزب البعث المنحل كانت تقدم معلومات عن الاوضاع العامة بالمحافظة لقيادات بعثية خارج العراق ".

وأضاف ان " هذه الخلايا كانت منتشرة في مناطق متفرقة عدة من المحافظة ".

من جانبه، ألقى النائب عن ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي باللائمة على مجلس النواب لعدم تشريعه قانون حظر حزب البعث المنحل .

وقال الساعدي إن" الحكومة ليست المسؤولة عن تأخير هذا القانون بل مجلس النواب، على اعتبار أن قانون حظر حزب البعث لم يشرع لغاية الآن من قبله فقد مضى على القانون سبعة أشهر ولم يشرع وتحديدا من قبل رئاسة مجلس النواب ".

وأضاف أن "حزب البعث بدأ يعيد نشاطه في عدد من محافظات العراق للتخطيط الى شيء ما، ومن الضروري على الحكومة عدم الوقوف ساكنة أمام تلك المحاولات من قبل حزب البعث المنحل " .

وأوضح الساعدي أن" الكثير من العمليات التي ارتكبت كانت لحزب البعث يد فيها، ويلقي بها على القاعدة في سبيل عدم تشويه التصور العام عنه باعتقاده أنه سيعود الى السلطة. فهنالك عمل منظم من قبله من اجل اسقاط الحكومة وإشاعة الفوضى في البلاد بعد الانسحاب الامريكي"

وفي سياق آخر، ذكر الطريحي أن "وزارة الداخلية أعدت خططاً وجربتها على الأرض لمسك الأرض بعد الانسحاب الأميركي من البلاد"، مشيراً إلى أنها "لم تتخذ هذا القرار إلا بعد التأكد من قدرة الأجهزة الأمنية".

وفي ما يخص ملفات الفساد في وزارته قال الطريحي ، إن "مكتب المفتش العام في الوزارة نفذ منذ بداية العام الحالي حتى شهر أيلول ١١ ألف و٥٠٠ نشاط تفتيشي، أسفر عن كشف قرابة ١٥٠٠ ملف فساد"، مبينا أن "هناك ٢٢ ملفاً يخص حقوق إنسان فضلا عن ٧٥ عقدا ماليا وقعتها الوزارة جاري التحقيق فيها".

وأضاف الطريحي أن "هناك ١٥٠ قضية أحيلت إلى النزاهة فيما يتم التحقيق في ١٥٠ أخرى"، مشيرا إلى أن "مكتب المفتش العام اكتشف صرف ٤٤ مليار دينار في غير محلها من ميزانية الوزارة ضمن هدر المال العام، وتم إرجاع مليار دينار لوزارة المالية ونسعى لإرجاع البقية".

وكان عضو لجنة النزاهة النيابية جواد الشهيلي، كشف في (٢٥ تشرين الأول ٢٠١١)، عن وجود ضغوط حكومية عليها وعلى القضاء من أجل منع كشف أسماء أشخاص "مهمين" متورطين في عمليات فساد، كذلك عدم فتح ملفات قضايا فساد ضخمة قد تطيح بوزراء ووكلاء وزارات.

وأعلنت لجنة النزاهة البرلمانية، في (٢١ آب ٢٠١١) عن إحالة ثلاثة ملفات فساد إلى هيئة النزاهة أبرزها ترميم فنادق بغداد من قبل وزارة الخارجية لاستضافة القمة العربية بمبلغ ٢٧ مليار دينار، إضافة إلى ملف وزارة التربية أثناء تولي الوزارة خضير الخزاعي، وقضية بناء مساكن في الأهوار.

التحالف الوطني يقلّل من الخلافات بين بغداد وأربيل

□ بغداد/ المدى

اعتبر النائب عن التحالف الوطني جواد الشهيلي أن الخلافات بين بغداد وأربيل بسيطة قياسا بالتحديات الوطنية الكبرى التي تواجه البلاد ".

وقال في تصريح لوكالة كل العراق أمس إن من بين التحديات الكبرى التي تواجه البلد في هذه المرحلة خروج الاحتلال نهاية العام الجاري وحسم الملف الأمني".

ودعا الشهيلي الجانبين الى تقديم التنازلات من اجل المضي معا لبناء العراق وتحقيق تطلعات أبنائه لكن ليس على حساب المصلحة الوطنية العليا".

وطالب النائب عن كتلة الأحرار بالا تكون هناك اتفاقات سرية "داعيا" إلى الإعلان عن أي اتفاق يتوصل إليه المتفاوضون وعرضه على الشعب العراقي عامة والكتل السياسية خاصة".

وكان وفد من حكومة إقليم كردستان وصل بغداد الثلاثاء برئاسة برهم صالح، واجري مباحثات مع المسؤولين في الحكومة بينهم رئيس الوزراء نوري المالكي. وذكر بيان رسمي من مكتب المالكي أن الجانبين ناقشا الأمور العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم ، وتم الاتفاق على انتهاج آليات محددة لحل هذه المشاكل ، والبحث في هذه الأمور بشكل دقيق من قبل اللجان المتخصصة، فيما ذكر بيان لمكتب رئيس

جواد الشهيلي

البرلمان أسامة النجيفي الذي التقى صالح صبيحة وصوله إلى بغداد "إن الطرفين اتفقا على تحديد الإطار العام لحل كل المشاكل العالقة وبدون انتقائية ، فضلا عن ضرورة التعجيل بتمرير القوانين المهمة ذات الصلة بالنفط والغاز والموارد المالية والمحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى وقوانين اخرى ذات الصلة بالشأن السياسي والمجتمعي..

ونقل البيان عن النجيفي تأكيده أن انجاز هذه المهمات تتطلب ارادة سياسية عالية تشترك فيها كل القوى المؤمنة بالعملية السياسية.

من جانبه، قال صالح إن الاختلافات الموجودة بين الحكومة المركزية والاقليم هي ليست كردية فقط وانما عراقية بحتة ، تتعلق بمشاكل النظام السياسي بشكل عام وكيفية اتخاذ وصنع القرارات بشكل تشاركي لجميع الأطراف .

وفي سياق متصل، بيّن الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي اياد السامرائي أن الخلافات بين بغداد وأربيل لن تحل إذا تشبث كل طرف بموقفه، داعيا إلى عدم انتهاج الأساليب الاستفزازية في الحوار، مذكرا أطراف الخلاف بضرورة التركيز على أصل المشكلة .

وأشار السامرائي تصريح تلقت "المدى" نسخة منه إلى إن الكتل السياسية لن تحل مشاكلها بهذه الطريقة، مبينا ان جميع الاطراف تقول نحن ملتزمون باتفاقية اربيل، ونرغب في تفعيلها، غير ان هذه المواقف مجرد تصريحات إعلامية، لا أصل لها في الواقع.

وتابع ما دام الجميع لديه الرغبة في تطبيق بنود اتفاقية أربيل، فمن الأوْلى ان يجري تحرك جدي في هذا الصدد ،مشدداً على ضرورة أن تعمل الكتل السياسية على حل المشاكل العالقة بين بغداد وأربيل ، أو بمعنى آخر بين التحالف الكردستاني، ودولة القانون .

ولفت الى أن على رأس هذه المشاكل المادة ١٤٠ من الدستور وقانون النفط والغاز.

الكردستاني يرفض حضور جلسة البرلمان الاستثنائية

الفتلاوي تشكو ضعف الأداء النيابي والإفراط في إسناد المناصب بالوكالة

□ بغداد/ المدى

كشف المتحدث الرسمي باسم كتلة الائتلاف الكردستاني في مجلس النواب مؤيد الطيب، أن الكرد لن يحضروا الجلسة الاستثنائية للمجلس التي دعا اليها التيار الصدري بهدف مناقشة الانسحاب الأميركي وتخصيص جزء من عائدات العراق للمواطنين.

وأوضح الطيب في تصريحات صحفية مؤخراً ان التيار الصدري دعا الى عقد جلسة استثنائية للنواب، في الوقت الذي يتمتع فيه اعضاء المجلس بعطلتهم الرسمية.

وأشار الى ان الجلسة الاستثنائية التي دعا إليها الصدريون تهدف الى مناقشة مسألة انسحاب القوات الأميركية بشكل كامل من العراق، وتخصيص جزء من عائدات العراق المالية للمواطنين، مبيناً ان الكرد لن يشاركوا في الجلسة بأي شكل من الاشكال، في حال انعقادها.

وأفاد الطيب بالقول إن مجلس النواب يتمتع بعطلته الرسمية حالياً، وهناك ١٠٠ نائب يؤدون فريضة الحج في الديار المقدسة بالسعودية، وحتى لو قررت رئاسة المجلس عقد جلسة استثنائية فلن يكتمل النصاب القانوني لعقده.

وكان رئيس كتلة الأحرار النيابية بهاء الاعرجي اكد في مؤتمر صحفي عقده السبت الماضي ان نوابا من كتل عدة تضامنوا مع الطلب الذي تقدمت به كتلته والذي تضمن عقد جلسة طارئة لمجلس النواب لمناقشة الأوضاع الامنية والانسحاب الأميركي ومناقشة الملفات الخدمية .

يشار إلى ان رئيس كتلة العراقية البرلمانية النائب سلمان الجميلي أكد أنه لا حاجة لعقد جلسات طارئة ، مشيراً الى أنه لا توجد قوانين مهمة تستدعي عقد الجلسة خلال هذه الفترة والمتمثلة بالعطلة التشريعية للمجلس.

وقال الجميلي خلال مؤتمر صحفي عقده بعد ظهر مطلع الأسبوع الحالي، إن الدستور حدد ان مجلس النواب له اجازة فصلية ونحن بدورنا أردنا ان نلغي الإجازة لكن تفسير المحكمة الاتحادية منحنا هذه الفرصة، مبيناً أن الذي عملناه اختصرنا الإجازة إلى شهر .

وأضاف الجميلي: أنه لا توجد حالة طارئة أو استثنائية لعقد جلسة طارئة كما يدعي بها الآن نواب التيار الصدري كون أنه لا توجد قوانين او مشروع قانون معروض امام البرلمان يتعلق بالخدمات أو قانون يتعلق بالموازنة كونها لم تبعثها الحكومة حتى الآن.

وأعلن رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي في مؤتمر صحفي عقده الاثنين الماضي، الاستجابة للطلب المقدم من قبل كتلة الاحرار لعقد جلسة طارئة يوم الثالث من الشهر المقبل، موضحا ان الوضع الذي يمر به العراق وضع مربك ويحتاج الى متابعة مستمرة.

وفي موضوع اخر، كدت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي أن مجلس النواب يتحمل جزءاً من التلكؤ الحاصل في إنهاء شغل المناصب بالوكالة .

وقالت الفتلاوي لوكالة كل العراق أمس إن "مجلس النواب يمتلك قائمة بأسماء المرشحين لشغل بعض المناصب الحكومية التي تدار حاليا بالوكالة وعلى أعضائه التصويت على قائمة المرشحين وإنهاء هذا الملف بدلا من التصريحات الإعلامية المنتقدة له".

وتابعت الفتلاوي أن " من يريد أن يوقف أي تعيين بالوكالة عليه أن يقوم بدوره لملء الفراغات الشاغرة من خلال التصويت على المرشحين ".

يذكر أن بعض الوزارات والهيئات الحكومية وقيادة الفرق العسكرية تدار حاليا بالوكالة وتعد وزارة الدفاع والداخلية من أبرز المؤسسات التي تدار بالوكالة وذلك لعدم اتفاق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات.

الصدريون يشجبون صياغة الحكومة للعفو العام

"الأمن والدفاع" تربط إقراره بالتحسن السياسي وتصف المقترح الحالي بـ"الغامض"

□ بغداد/ المدى

رفضت كتلة الأحرار الصدرية إعادة صياغة مقترح العفو العام من قبل الحكومة، في وقت أعربت لجنة الامن والدفاع النيابية عن استغرابها من إصرار بعض الكتل السياسية – في إشارة الى موقفي التيار الصدري وائتلاف العراقية- على تبنيه وإقراره.

أكدت نائبة عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري رفض كتلتها إعادة صياغة مشروع قانون العفو العام من قبل الحكومة.

وقالت النائبة زينب السهلاني لوكالة كل العراق إن " كتلة الأحرار ترفض وتعارض إجراء أي تعديل او اعادة صياغة لمقترح الكتلة الخاص بقانون العفو العام من قبل الحكومة او وزارة العدل ".

وأضافت إن " تعديل القانون من قبل الحكومة هو أمر مخالف للدستور لأن من صلاحية مجلس النواب تقديم مقترحات قوانين، وقانون العفو العام اقترح من قبل كتلة الاحرار " مشيرة الى أن " بإمكان الحكومة أن تقدم مقترحاتها وتعديلاتها على القانون الى مجلس النواب من خلال اللجنة القانونية دون الإضرار به وتعطيله لفترة طويلة ".

وتابعت السهلاني أن "جميع النظم السياسية الجنائية في كافة دول العالم تنص على وجود عفو عن المسجونين والمحكومين والمحتجزين سواء أكان عفوا عاما أم خاصا وذلك للموازنة بين حقوق المجتمع في العقوبة لمن تلطخت يديه بدماء الأبرياء وبين حقوق المتهمين في العفو عنهم " .

وقالت إن " هناك مئات الآلاف من المسجونين تم حبسهم بسبب مقاومتهم للمحتل او موقفهم المعارض من وجوده في العراق او بسبب المخبر السري الذي بسببه تم زج العشرات من الأبرياء في السجون بتهم باطلة او كيدية ".

وبينت النائبة عن كتلة الأحرار أن " العفو العام منصوص عليه في الدستور العراقي وأن الهدف منه هو إعادة من دخلوا السجن بسبب او بآخر من المظلومين والمحكومين والمحتجزين الذين هم من غير المشمولين بالاستثناءات المنصوص عليها في مقترح القانون بغية دمجهم في الحياة الاجتماعية ومنحهم فرصة للعودة للنظام الاجتماعي من جديد لأن العقوبة ليست لمجرد إيلام المتهم، وإنما هي لإصلاحه ".

يشار إلى أن مجلس النواب صوت في العشرين من شهر آب الماضي على قانون العفو العام بشكل مبدئي بعد أن تخللت عملية التصويت مشادة كلامية بين ائتلاف دولة القانون وكتلة الأحرار صاحبة مقترح القانون .

ويرى بعض الخبراء القانونيين أن قانون العفو العام فيه عدد من الثغرات القانونية، إذ إنه من الممكن أن يشمل بعض المتهمين بأعمال إرهابية وجرائم قتل وخطف من خلال الصيغة التي كُتب بها مشروع القانون، والتي هي أقرب ما توصف بـ (المرنة والمطاطية) .

غير أن عضو لجنة الأمن والدفاع شوان محمد طه ابدى استغرابا من تبني بعض الكتل السياسية مقترح قانون العفو العام، مؤكدا أنه يحمل نوعا من الضبابية وعدم والوضوح .

وقال طه إن"على أعضاء الكتل السياسة أن يكونوا واضحين اتجاه هذه المسألة، وخصوصا الذين تبنوا هذا المقترح وماذا يقصدون من ورائه إذا كان العفو العام غطاءً لبعض المسائل، فمن الاجدر التفاوض مع الحكومة بصورة عامة لكون المقترح يؤكد أنه لا يشمل الجماعات المسلحة او الجناة .

وأضاف" نحن في العراق لدينا أولويات في العمل منها العمل على استتباب الأمن بالدرجة الاولى والنهوض بالواقع الخدمي والمعيشي للمواطن العراقي ".

واوضح أنه"إذا استقر الوضع السياسي في البلاد فبالإمكان التفكير بهذا المقترح رغم أنه يحتاج الى بعض التعديلات" .

وأشار الى أنه" ينبغي على الحكومة العراقية والأجهزة الأمنية السيطرة على الوضع الأمني في المؤسسات الأمنية في البلاد" .